مؤتمر ...

للأستاذ عبد العزيز محمد عيسى

تسرى الآن فى نواحى الحياة المصرية حركة مباركة تبشرنا بعهد زاهر من عهود الإسلام التى يذكرها التاريخ بالفخار

هذه الحركة هى المطالبة بأن يكون التشريع الإسلامى أساساً لما نضع من قوانين وأحكام . وقد كان من بواكير ذلك مؤتمر رابطة الإصلاح الاجتماعى الذى هيأته للناس فى الشهر الماضى ، ودعتهم إلى شهود جلساته دعوة عامة ليسمعوا ما أعده خطباؤه من أبحاث قيمة تبين كيف وضع ديننا القواعد التى تنير سبيل الحياة وتوصل إلى الخير

وقد عرف الناس من هؤلاء الباحثين على أى نحو يحارب الإسلام آفات المجتمع التى تشكو الأمم منها، ويعالجها بأدوية ناجعة فى القضاء عليها . وكيف يدعو إلى الأخلاق الفاضلة حين يقررها ويجعلها غاية من غاياته . وعلى أى وجه يبنى نظام الأسرة ويحوطه برعاية تجعله ثابتاً أمام الأعاصير ، صالحاً لحياة دائمة مفيدة .

وكيف يعامل الناس على أساس من الحرية والإخاء ، وينظم علاقة الدولة بغيرها فى السلم والحرب ، على قاعدة العدالة والمساواة ... الخ . واطمأن السامعون إلى أن الإسلام معين صالح للتشريع فى العصر الحديث ، وأن تشريعات البشر فى أسمى صورة قد عجزت عن معالجة أدواء المجتمعات واضطربت . ولذا اعترف العقلاء من غير المسلمين بصلاحية الدين الإسلامى للنهوض بعبء التشريع وموافقته لأرقى النظم وتلبيته لحاجات المدنية والعمران

لست أكتب الآن لأجلى نظريات المؤتمر أمام القارئين وأبين لهم فائدة ما دعا إليه ، ولا لأنظر فى النتيجة التى وصل إليها المؤتمرون أسلبية هى أم إيجابية ، ولا لأستحث لجانه التى يقال إنها تبحث لتصل إلى قرارات عملية حتى نسرع فى ذلك ؛ ولكننى وقد شهدت جلساته جميعاً أردت أن أسجل ملاحظات كانت حديث جمهور المستمعين وغيرهم، وحديث كثير من المثقفين فى مجالسهم العامة والخاصة

١ — إن الظاهرة الواضحة استعداد الناس لقبول النظم الإسلامية فى مظاهر حياتهم ومعاملاتهم ، لأنهم رأوا المنت من النظم الوضعية وعجزت هذه النظم عن تحقيق ما يبتغون . ومن ثم نادى كثير منهم بذلك ونشرت الصحف رغباتهم فى وضوح وجلاء . وإن نواب الأمة وشيوخها ليتادون بذلك الذى ينادى به الناس ويجهرون به على مسمع من رجال الحكم وتسجل آراؤهم فى هذه الناحية بين التصفيق والإعجاب

ورجال الحكم أنفسهم لا يقفون فى هذه الطريق ولا يعوقون عنها، فقد رأينا كثيراً من كبارهم يشتركون فى المؤتمر ويحرصون على نجاح دعوته . وهذا وزير من وزراء الدولة يأتى بنفسه فيفتتح جلساته وينوه فيه بتعاليم الإسلام السامية ونواحى إصلاحه التى لم يصل أحد إلى مثلها ، ثم يقول : « إن هذه الثورة الاجتماعية العظيمة قد مكن لها الإسلام فى جميع العصور بما وضع من المبادىء العامة التى يجب أن تكون سنن الاجتماع فى كل أمة وفى كل عصر . وبما ترك من التفاصيل والجزئيات التى يجب أن

رأيت أنى سأسأل بعد أيام عن مصير أحباب كان لهم فى حياتى تاريخ ، فمن أولئك الأحباب ؟

الدنيا التى ضنت بأن أحمل السيف فى الدفاع عن وطنى هى الدنيا التى ضنت بأن أحمل السيف فى الدفاع عن وطن أحبابى

لله الأمر من قبلُ ومن بَعد

وسيعرف أقوامٌ مغازىَ هذا الرمز الدقيق

أنا إذن أعبّر بالرموز ؟ ؟

هو ذلك ، لأنى أكتب مقالى هذا فى أيام السّرار من شهر الوجود

اللهم عونك ولطفك وغفرانك ، فما استعنت إلا بك ، ولا توكلت إلا عليك ، فأنت وحدك أمل اللائذ بحصنك الحصين

زكى مبارك

تكون موضع الاجتهاد لمن يتقيدون بأمر الله ونهيه ، ويستمدون بحثهم من روح الإسلام ويلائمون بينه وبين الزمن والبيئة » .

بل إن جلالة الملك حفظه الله ليحب ذلك ويرجو أن يكون، وقد تواتر الحديث عن جلالته بهذه الرغبة الكريمة . وكان آخر ما سمعنا من ذلك ما رواه عن جلالته شيخ الإسلام ليلة الاحتفال بعيد الجلوس الملكي في هذا الشهر حين قال فضيلته : « إن من أعز أماني جلالته أن يرى البلاد تسير على نظام اجتماعي يستند إلى دينها وتقاليدها »

فالدواعي إذن متضافرة للعمل على هذا النوع من الإصلاح الاجتماعي ورسم الطريق المثلى أمام الناس بعد ما أعدوا أنفسهم لتلقي هذه التعاليم المباركة . ولا نحسب بعد ذلك كله أن عقبة مهما كانت تقف في سبيل هذا الإصلاح الذي يتطلع إليه الشعب ويحرص عليه مليك البلاد

* * *

٢ — مما يدعو إلى الأسف أن الأزهر الرسمي لم يشترك في هذا العمل الجليل الذي يفرضه عليه واجبه وتحتمه طبيعة رسالته . وليس من شك أن الأزهر لم يوجد لتخريج العلماء وتدريس هذا اللون من الكتب المعقدة فحسب ؛ ولكن عليه إلى جانب ذلك واجباً أسمى : هو إطلاع الناس عامة على مزايا الإسلام وصلاحيته للنهوض بأعباء الحياة الاجتماعية في شتى صورها ، وتنقية الأذهان من هذه الشبه الباطلة التي ألصقت به زوراً وبهتاناً ، وتأثر بها كثير ممن يلون مناصب الحكم والتشريع في البلاد ؛ لأن الأزهر خصص لرعاية الدين ونشر تعاليمه وتوصيل قبسه إلى الناس . فإذا لم يقم بما خصص له ولم يؤد هذا الواجب كان جسما لا روح فيه . وأكثر الأشياء عندنا ، كما يقول فضيلة الأستاذ الأكبر : أجسام لا أرواح فيها . وما نحب للأزهر أن ينزل إلى ذلك

وإذا كان الناس فيما مضى يعللون ابتعاد العلماء الأزهريين عن مثل هذه المواطن بكبر السن وحب العزلة عن الناس وعدم المعرفة بطرق الاتصال وأساليبه ، فإن هذا العذر لا يقبل الآن وعلى رأس الأزهر رجل مفكر يحمد له الناس نشاطه في نواحي المجتمع، وحسن صلاته بكثير من البيئات العلمية وغيرها ، ويعقدون عليه آمالاً جساماً في إصلاح جرىء لا يعرف المجاملة ولا المداراة

* * *

٣ — إذا كان التقصير عيباً ، فإن من أقبح ذلك وأفظعه التمادي في التقصير . ولذلك يرى من لاحظوا على المؤتمر أن من واجب رجال الأزهر أن يتداركوا هذا التقصير ، ويقبلوا على عمل يبين للناس وجودهم ومجهودهم وينصرفوا إلى ذلك مخلصين ليرضوا ضمائرهم أمام الله والتاريخ ، وأمام الأبناء والأحفاد

وإن أشد ما يخشاه المخلصون أن تتجاوب الأصداء من حول الأزهر بالدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي على أساس النظم الإسلامية ويقف رجال الأزهر موقف المتفرج أو المتحرج

ليس ذلك لأن هذه الدعوة ستموت كما ماتت دعوات ، أو لأن الناس سيتركون التشريع الإسلامي في هذه المرة إلى غيره وتتكرر مأساة الفقهاء في عهد إسماعيل ، فإن شيئاً من ذلك لن يكون إن شاء الله ؛ ولكن لأن الناس حين يترك الأزهر معالجة هذه الشئون ، سيرونه شيئاً لا فائدة فيه ، حتى في تنفيذ ما هو من رسالته . وهذا يؤدي بهم إلى محاولة التخلص منه والقضاء عليه . فإن لم يستطيعوا ذلك لأمر ما نحسبه عن الطريق وأغمضوا عنه العيون ، وتركوا أهله في عزلتهم يهيمون

لذلك يجب أن يتنبه الأزهر إلى مثل هذه الدعوات في المستقبل ويحرص على الاشتراك في هذه الأمور اشتراكا عملياً نافعاً ، وينزيها برجاله وأفكاره وخبرته ، ويعمل على إنجاحها ما استطاع إلى ذلك سبيلا

ولا ينبغي أن تقوم دعوة إلى مثل هذا العمل القيم مرة أخرى ثم لا يكون الأزهر في مقدمة الداعين إليها والمنفذين لها

* * *

وإذا كان لنا — بعد تسجيل هذه الملاحظات — أن نبدي رأيي عملي في هذا المقام ، فها هو ذا اقتراحنا عسى أن ينظر إليه رجال الأزهر بما يستحق من عنايه تليق بموضوعه ، لينصرفوا

بعد تعديله أو إقراره إلى ناحية العمل المنتج المثمر

نرى من أهم واجبات الأزهر الآن أن يؤلف هيئتين علميتين من نابهي رجاله لا ينظر في تكوينهما إلى ما يحب بعض شيوخه أن ينظر إليه من الشكليات . على أن تعنى واحدة منهما بمخلفات المسلمين في الناحية التشريعية فتخرجه إخراجاً جديداً وتلبسه ثوباً جديداً ، وتعرضه على الناس في أساليب يألفونها ويجدون طريق الوصول إليها ممهداً ميسوراً . ويقوم الأزهر بنشر هذا التراث في زيه الجديد على نحو ما تفعل الهيئات العلمية

وتعنى الثانية بدراسة القوانين الوضعية المعمول بها الآن في القضاء أو في الإدارة أو في نظام الشركات أو ما إلى ذلك ، وتستخرج من الشريعة الإسلامية السمحة قوانين مسايرة لروح العصر تحل محل هذه القوانين وتؤدي مطالبها وترسم الخطة المحكمة التي ينبغي السير عليها في نواحي الإصلاح عامة

وعلى الأزهر بعد ذلك بمعونة أولئك الذين اعترفوا جميعاً بوجوب السير على مقتضى النظم الإسلامية وصلاحيتها دون سواها أن يعمل على تطبيق هذه القوانين الجديدة على الناس شيئاً فشيئاً حتى يكون الحكم بينهم بما أنزل الله

وإذا قيل لنا كيف ينفق الأزهر على هاتين الهيئتين الآن والموارد قليلة، ذكرنا على سبيل المثال — وإن كان شرف المقصود كفيلاً بتدبير المال الوافر — أن الأزهر يحبس من ميزانيته كل عام خمسة آلاف من الجنيهات باسم نشر الثقافة ، ونحو هذا المبلغ الضخم لشيء لا يعرفه أحد من المثقفين يسمونه مجلة الأزهر، فأولى له أن يوجه هذه الآلاف الكثيرة ونحوها إلى هذه الناحية من الإصلاح منهزاً هذه الفرص المواتية حتى تعزو التعاليم الإسلامية نظم الإدارة والسياسة ونظم التعليم والتشريع والقضاء

بذلك يحقق الأزهر رسالته الكريمة، ويؤدي واجبه المقدس، ويحمل الناس على الاعتراف بوجوده ونفعه والاتجاه إليه ، ويفهم من فتنتهم المدنية الغربية بزخرفها وزينتها أن الإسلام هو الدستور الصحيح للحياة ، وأن تعاليمه السامية هي الكفيلة بإسعاد الناس والترفيه عنهم

عبد العزيز محمد عيسى
المدرس بمعهد القاهرة

وزارة المعارف العمومية

ادارة التوريدات

إعلان مسابقة
عن الحاجة إلى قصة مصرية

تعلن الوزارة أنها في حاجة إلى قصة مصرية في نحو مائتين وخمسين أو ثلثمائة صفحة يكون موضوعها مصرياً من أحداث التاريخ الماضية أو وقائع الحياة المصرية ، وأن تكون في مستوى المثقف المتوسط صالحة بذلك لأن يقرأها تلاميذ المدارس الثانوية وتلميذاتها داخل المدرسة وخارجها ، وأن تكون خالية مما ينبغي أن يتصون عنه الشبان أو الشابات، وأن تكون في لغة سهلة بأسلوب عربي صحيح تستسيغه جمهرة المثقفين و بألفاظ واضحة لا يحتاج قارئها إلى معجم . وتترك لغة الحوار فيها إلى ذوق الكاتب وحسن مسلكه .

وستمنح الوزارة الفائز الأول جائزة قدرها مائة جنيه ، والفائز الثاني خمسة وسبعون جنيهاً ، والثالث خمسين جنيهاً . وإذا تبين الوزارة صلاحية القصة لأن تقرر في المدارس للمطالعة فهي مستعدة لشراء حق تأليفها وفق القواعد المرعية .

وقد وضعت الوزارة بما ينبغي توفره في القصة الصالحة بياناً مفصلا يمكن المتسابقين طلبه من إدارة توريدات الوزارة .

وآخر موعد لتقديم القصص للوزارة هو ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤١ . ٨٠٩٦